الأمم المتحدة

A/C.6/78/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
7 February 2024
Arabic
Original: English

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 15:00

الرئيس: السيد ميلانو (نائب الرئيس) ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند 83 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20316 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد تشينداوونغسي (تايلند)، تولى السيد ميلانو (إيطاليا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتِحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 83 من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي *(تابع)* (A/78/184)

1 - **السيد ندوي** (السنغال): قال إنّ الأمين العام لاحظ في تقريره (A/78/184) أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تراجعا عالميا في سيادة القانون عبر العالم. وأوضح أنّه، في وقت تترابط فيه الأزمات، لا بد من الاستمرار في تعزيز سيادة القانون من أجل بلوغ الهدف المتمثل في إقامة عالم أكثر عدلا وسلاما وأمانا. وبالتالي، فإنّ مما يُثلج الصدر ملاحظة التقدّم المحرز في المساءلة الجنائية على الصعيد الوطني وفي إمكانية اللجوء إلى العدالة ضمن حالات ما بعد النزاع. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بأنشطة المنظمة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في جميع الدول الأعضاء، وذلك بمثابة شرط حيوي لتحقيق التنمية المستدامة. وبالفعل، تكتسي المؤسسات القضائية القوية والمستقلة القادرة على حماية الشعب طابعا ضروريا بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.

2 - وفي هذا الصدد، قال إنّ حكومة بلده قد ركّزت حوكمتها العامة على مكافحة الفساد والمساءلة والشفافية. فقد صدّقت السنغال أيضا على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، ونقلتها إلى قانونها الوضعي، وعززت مؤسساتها التي تكافح الفساد والاحتيال. وأوضح أنّ الهدف الأسمى هو تهيئة بيئة تفضي إلى استخدام الموارد الوطنية والاستثمار المحلي والأجنبي بشكل أفضل. بيد أنّ سيادة القانون على الصعيد الوطني هي أكثر من مجرد قوانين ومحاكم. إنّها تنطوي على وجود محاكم ميسورة ومستقلة ومختصة تفصل بإنصاف في المنازعات بين الأشخاص الاعتباريين.

3 - وتابع قائلا إنّ تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يتطلب التقيد الصارم بالقانون الدولي وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فوجود نظام دولي تحكمه هذه القواعد أمر أساسي بالنسبة للتعايش السلمي وللتعاون بين الدول. ولما كانت بعض البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تواجه تحديات حقيقية في إنشاء مؤسسات وطنية فعالة لتعزيز سيادة القانون، فإنّ الأمم المتحدة ينبغي لها أن تركز أكثر على تزويد هذه البلدان بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، وذلك بمراعاة الخصائص المحددة لكل منها.

4 - وأوضح في الختام أنّ محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية تقومان بأدوار هامة في تعزيز سيادة القانون. وأفاد بأنّ الطابع العالمي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سوف يساعد على وضع حد للإفلات من العقاب على الصعيد الدولي.

5 - **السيدة بهات** (الهند): قالت إن سيادة القانون ضرورية على الصعيد الدولي من أجل التعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول، وعلى الصعيد الوطني من أجل النهوض بالديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأفادت بأنّ الدستور الهندي راسخ الجذور في سيادة القانون. فهو يضمن المساواة والحماية المتساوية بموجب القانون، ويعهد بتنفيذ المعاهدات والاتفاقات الدولية إلى الحكومة المركزية، وينص على الفصل بين السلطات. وأوضحت أنّ السلطةَ القضائية تكفل التفعيل الصارم لسيادة القانون، وأنّ السلطةَ التنفيذية قد اعتمدت العديد من البرامج لتخفيف حدة الفقر وكفالة النمو الشامل، والسلطةَ التشريعية قد اتخذت التدابير التشريعية المناسبة لحماية ومساعدة الفئات الضعيفة.

6 - وفي إطار الموضوع الفرعي المتعلق باستخدام التكنولوجيا للنهوض بإمكانية لجوء الجميع إلى العدالة، شرعت الهند في تنفيذ مشروع لرقمنة المحاكم بغية تحسين الوصول إلى العدالة، واضطلعت بعدة مبادرات من أجل إطلاع الموظفين القضائيين والمحامين والجمهور على هذا المشروع. وتم في الآونة الأخيرة طرح نسخة محدثة من نظام الإيداع الإلكتروني، فيما اعتمدت 19 من المحاكم العليا قواعد نموذجية للإيداع الإلكتروني. وأوضحت المتكلمة أنّ الوصول عبر الإنترنت إلى النظام القانوني، وعقد جلسات الاستماع الافتراضية، يساعدان في جعل النظام القضائي متاحا وميسور التكلفة أمام الفئات الضعيفة اقتصاديا واجتماعيا.

7 - وسيادة القانون على الصعيد الدولي تستتبع أيضا إصلاح المؤسسات الدولية للحوكمة العالمية، بما في ذلك المؤسسات المكلفة بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. وأشارت إلى أن إصلاح الأمم المتحدة، وفي صميمها مجلس الأمن، ضروري لدعم سيادة القانون على الصعيد الدولي وكفالة فعالية الإجراءات المتعددة الأطراف. وشدّدت في الختام على ضرورة زيادة مستوى التمثيل في مجلس الأمن من خلال إنشاء مقاعد دائمة وغير دائمة للبلدان النامية.

8 - **السيد بن لاغا** (تونس): قال إنّه من الصعب سرد فضائل سيادة القانون على الصعيد الدولي في وقت يشهد فيه العالم إبادة جماعية لسكان كان ينبغي حمايتهم بالصكوك والآليات التي أنشأها

المجتمع الدولي. وأفاد بأنّ تونس تؤكد من جديد التزامها الثابت بإقامة نظام دولي قائم على سيادة القانون، تتقيّد في إطاره جميع الدول بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتسوي خلافاتها سلميا، وتمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

9 - واعتبر أنّ احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لإحلال السلم والأمن على الصعيد العالمي، ولتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان. ولذلك، فإن وفد بلده يؤيد رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي تدعو إلى إقامة صلة أقوى بين سيادة القانون والسلام والتنمية وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وتشجع منظومة الأمم المتحدة على اتباع نهج يتمحور حول الإنسان ويراعي الاعتبارات الجنسانية ويتطلع إلى المستقبل.

10 - وتابع قائلا إنّ تونس ترحب بأنشطة لجنة القانون الدولي، وهي ما تزال ثابتة في دعمها لجميع آليات التسوية السلمية للمنازعات، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، التي تكتسي فتاواها بعدا حاسما في توضيح القانون الدولي. وأوضح أنّ وفد بلده يتطلع باهتمام إلى آراء المحكمة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. وتؤيد تونس أيضا ما تقوم به المحكمة الجنائية الدولية من عمل لمكافحة الإفلات من العقاب، وهي تحث جميع الدول على الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة. كما أنّها تحث المحكمة على التعجيل بالنظر في بعض القضايا العالقة لأجل الحفاظ على مصداقيتها، وعلى القيام دون تأخير بفتح تحقيقات في جرائم الحرب الجارية.

11 - وأفاد السيد بن لاغا بأنّ تونس ترحّب بما تم في شهر حزيران/يونية 2023 من اعتماد للصك الدولي الملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، الذي من شأنه أن يعزز سيادة القانون في المياه الدولية. غير أنه من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المتعددة الأطراف لأجل التأكّد من قدرة مبدأ سيادة القانون على مواجهة التحديات المعاصرة الأخرى.

12 - وقال إن وفد بلده يتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام (A/78/184) من اعتراف بوجود تدهور عالمي في سيادة القانون، وذلك بسبب تجدد النزاعات وزيادة انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على عدة جبهات، وكل ذلك على خلفية من الاستقطاب المتزايد في العلاقات الدولية ومن الشلل المقلق في دواليب مجلس الأمن. وأكد على ضرورة أن ينهض المجلس بمهامه في تحقيق وقف لإطلاق النار ووضع حد للمذابح المستمرة والكوارث الإنسانية في قطاع غزة. واعتبر تقاعس المجلس وصمت المجتمع الدولي بشكل متواطئ مع تلك الجرائم يعززان الإفلات من العقاب، ويطمسان الخطوط الفاصلة بين حق الدفاع عن النفس وبين الانتقام والعقاب الجماعي، ويشجعان على ارتكاب المزيد من الجرائم ضد الإنسانية، ويشككان في أخلاقية النظام القانوني الدولي.

13 - واعتبر المتكلّم أنّ التطبيق الانتقائي الناقص والتمييزي للقانون الدولي يهدد بجر العالم إلى حالة من الفوضى. لذلك، ومن أجل تعزيز سيادة القانون، لا بد لجميع الدول من احترام القانون ومن التصرف وفق ما أعلنته من مبادئ. وعلى المجتمع الدولي أن يكفل الاحترام العالمي للقانون الدولي الإنساني، وأن يدين بشدة جرائم الحرب، مثل القصف الذي استهدف أحد مستشفيات غزّة وأودى بحياة مئات المدنيين من المرضى والجرحى. واختتم قائلا إنّ توخي المعايير المزدوجة يقوض الثقة بين الدول، ويزيد من الانقسامات، ويكثّف الاستقطاب، ويضعف سيادة القانون.

14 - **السيد غالستيان** (أرمينيا): قال إنّ سيادة القانون مفيدة لبناء المجتمعات العادلة ولصون السلام. وأفاد بأنّ أرمينيا ملتزمة بدعم وتعزيز العدالة وسيادة القانون على جميع المستويات. وهي لذلك، وعلى حدّ ما جاء في تقرير الأمين العام (A/78/184)، ما فتئت تعمل على تصميم وتنفيذ العديد من عمليات الإصلاح اللازمة لتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة القضائية.

15 - وتابع قائلا إنّ أذربيجان شنّت حربا واسعة النطاق ضد ناغورنو - كاراباخ في 2020 في محاولة لحل نزاع دولي بالقوة. ومنذ ذلك الحين، كانت الهجمات المنتظمة التي تشنها أذربيجان تنطوي على حالات متعددة من السلوك العنيف والعدائي، الذي ينتهك القانون الدولي وترتيبات وقف إطلاق النار القائمة. لذلك، ومن منطلق التزامها بمبادئ سيادة القانون، أقامت أرمينيا في 16 أيلول/سبتمبر 2021 دعوى أمام محكمة العدل الدولية تطلب فيها استصدار تدابير مؤقتة ضد أذربيجان بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

16 - وقد أشارت المحكمة في أمرها الصادر في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى تدابير مؤقتة تقضي بأن تقدّم أذربيجان، وفقا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، الحماية من العنف والأذى الجسدي لجميع الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم ضمن سياق نزاع عام 2020

وظلوا رهن الاحتجاز، وتضمن أمنهم ومساواتهم أمام القانون؛ وبأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع التحريض والتشجيع على الكراهية والتمييز العنصريين اللذين يستهدفان الأشخاص ذوي الأصل القومي أو الإثني الأرمني، بما في ذلك من جانب مسؤوليها ومؤسساتها العامة؛ وبأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لأجل منع وقمع أعمال التخريب والتدنيس التي تضر بالتراث الثقافي الأرمني، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الكنائس وغيرها من دور العبادة والآثار والمعالم والمقابر والقطع الأثرية.

17 - واستجابة لطلب من أرمينيا في أعقاب الحصار الذي فرضته أذربيجان على شريان الحياة الإنساني الوحيد الذي يربط ناغورنو - كاراباخ بأرمينيا وبالعالم الخارجي، أشارت المحكمة في 22 شباط/فبراير 2023 بتدبير مؤقت آخر يأمر أذربيجان بأنّ تتخذ كل ما هو متاح لها من تدابير لأجل ضمان حرية حركة الأشخاص والمركبات والبضائع على طول ممر لاشين في كلا الاتجاهين. وفي 6 تموز/يوليه 2023، أعادت المحكمة تأكيد هذا التدبير، مشيرة أيضا إلى أن أوامرها بشأن التدابير المؤقتة لها أثر ملزم، وهي بالتالي تنشئ التزامات قانونية دولية على كلّ من تُوجَّه له. كما أكدت من جديد ضرورة أن يمتنع الطرفان عن أي عمل قد يزيد من حدة النزاع أو يُطيل أمده أو يجعل حله أكثر صعوبة.

18 - وفي انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب هذه الأوامر، قامت أذربيجان بتنفيذ أعمال ترقى إلى مستوى التطهير العرقي في ناغورنو - كاراباخ حيث فرضت حصارا لمدة 10 أشهر على 000 120 من السكان هناك، ثم استخدمت لاحقا وعلى نطاق واسع القوة العسكرية التي أدت إلى التشريد القسري لجميع السكان الأرمن من وطنهم. وفي 29 أيلول/سبتمبر 2023، طلبت أرمينيا من المحكمة أن تعيد تأكيد التزامات أذربيجان بموجب الأوامر الصادرة سابقا، وأن تشير إلى تدابير مؤقتة جديدة، منها إصدار الأمر إلى أذربيجان بأن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير قد تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وعن إعاقة وصول الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو التدخل في أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

19 - وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل معا من أجل إنفاذ قرارات الهيئات القضائية الدولية. فأرمينيا تؤمن إيمانا راسخا بأسبقية القانون الدولي على استخدام القوة، وهي ملتزمة بالتصدي الفعال للإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال آليات الولاية القضائية الجنائية الدولية.

وهي قد صدّقت مؤخرا، وبموجب هذا الالتزام، على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

20 - **السيدة كوبرادزه** (جورجيا): قالت إنّ وفد بلدها يرحب بالجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة لأجل إعلاء سيادة القانون، ولكنّه يأسف لما ورد في تقرير الأمين العام (A/78/184) من أنّ فترة الإبلاغ قد شهدت تدهورا لسيادة القانون والديمقراطية وحقوق المرأة ضمن العديد من السياقات الهشة. وأوضحت أنّه يتفق مع الأمين العام في ضرورة التمسك بسيادة القانون لمعالجة الأزمات المعقدة الراهنة ولبناء مجتمعات مسالمة تنعم بتكافؤ الفرص والاحترام الكامل لحقوق وحريات الجميع. ولا تزال جورجيا ملتزمة بتنشيط نسق التقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يكتسي بعدا أساسيا في بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

21 - وأفادت المتكلمة بأنّ جورجيا قد خطت، من منطلق إدراكها لإمكانات الرقمنة، خطوات كبيرة نحو رقمنة الخدمات الحكومية وهي ستعتمد قريبا استراتيجية وطنية للإدارة الرقمية. وأفادت بأنّها تواصل، من أجل حماية حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم، تحسين أداء نظام السجون وشفافيته، وقد قامت باعتماد قانون جديد للسجون. وشُرع مؤخرا في توفير التعلم عن بعد لإتاحة إمكانية الوصول إلى التعليم العالي الجيد على نطاق المنظومة، وتم تطبيق الفحص الرقمي للبصمات من أجل رقمنة بيانات السجناء.

22 - وذكرت أنّ جورجيا عضو مؤسس في المحكمة الجنائية الدولية، وهي تكرر تأكيد استعدادها لمواصلة تعاونها الوثيق مع المحكمة من أجل ضمان إقامة العدل لضحايا أخطر الجرائم الدولية في جورجيا وفي غيرها من البلدان. وقالت إن وفد بلدها يود أن يذكّر بأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية قد أكدتا احتلال الاتحاد الروسي لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا وسيطرته الفعلية عليهما، وبأن الاتحاد الروسي يتحمل المسؤولية الكاملة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في هاتين المنطقتين.

23 - **السيد فاناسين** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن سيادة القانون تسهم في صون السلم والأمن العالميين، اللذين يكتسيان أهمية أساسية بالنسبة للتنمية المستدامة. وأفاد بضرورة أن تسترشد المداولات بشأن الصكوك والقواعد والمعايير القانونية الدولية الجديدة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وللنهوض بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل في بناء قدرات الدول النامية على تنفيذ الصكوك الدولية على الصعيد الوطني.

24 - وقال إن حكومة بلده تنفذ حاليا خطة خمسية لسن أو تعديل القوانين بطريقة شفافة تشاركية خاضعة للمساءلة، وهي مستمرة في تنفيذ خطة عملها بشأن منع الفساد ومكافحته. وأفاد بأنّها تعلق أهمية كبيرة على تطوير وتحسين المنصات الرقمية، وهي قد أتاحت للجمهور نظاما دقيقا وموثوقا لإدارة الكوارث من أجل المساعدة في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

25 - **السيدة ساهريب** (بروني دار السلام): قالت إن احترام سيادة القانون أمر أساسي للحفاظ على التعايش السلمي وعلى العلاقات الطيبة بين الدول، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار. وأفادت بأنّ بروني دار السلام ما زالت ملتزمة بسياسة خارجية قائمة على "الصداقة مع الجميع"، وباحترام السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال والهوية الوطنية لجميع الأمم، وبالتسوية السلمية للنزاعات، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهي تؤيد الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز وتنسيق الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لأجل تعزيز سيادة القانون، وتعترف بعمل المنظمة في مجالات حفظ السلام ونزع السلاح والتنمية والحكم الرشيد. وأكدت على وجوب أن يظلّ النظام الدولي قائما على مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

26 - وتابعت قائلة إنّ الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا سوف تواصل تعزيز سيادة القانون وإرساء هيكل إقليمي قائم على القواعد تكون الرابطة محوره. وذكرت أنّ النزعة الإقليمية وتعددية الأطراف هما بمثابة مبدأين وإطارين هامين للتعاون. أما قوتهما وقيمتهما فتكمنان في طبيعتهما القائمة على القواعد، وفي استيعابهما للجميع، وشفافيتهما، وانفتاحهما، وتأكيدهما على المنفعة والاحترام المتبادلين. وستواصل بروني دار السلام التمسك بمبادئ وقيم ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي تؤكد من جديد التزامها بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة على أساس القانون الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

27 - وأفادت المتكلمة بأنّ بروني دار السلام قد عدّلت، في عام 2016، قانون الإجراءات الجنائية للسماح للضحايا بالإدلاء بشهاداتهم رقميا، ثم في عام 2021 سائر قوانينها من أجل إتاحة عقد جلسات الاستماع القضائية بشكل إلكتروني. ومع ذلك، لا ينبغي للتكنولوجيات الرقمية أن تعرض نزاهة القضاء للخطر، حتى وإن كانت تسهّل الإنصاف في الوصول إلى العدالة.

28 - **السيدة خيمينيز أليغريا** (المكسيك): قالت إن حكومة بلدها تواصل العمل عن كثب مع الأمم المتحدة لأجل تحسين الأمن، ومنع الجريمة، والحد من العنف المسلح، ومكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة في البلد. وهي بذلك قد تمكنت من تحسين العمليات الداخلية وأحرزت تقدما نحو اعتماد تشريعات بشأن المشردين داخليا. وذكرت المتكلمة أنّ وفد بلدها يرحب برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون ويوافق على نهجها المتمحور حول الإنسان وحقوقه. واعتبرت أنّ الرؤية الجديدة من شأنها أن تحسن اتساق المبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وضمان تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29 - ومضت تقول إنّ التكنولوجيا تنطوي على إمكانات هائلة فتحسين الوصول إلى العدالة، لا سيما منذ الطفرة التي شهدتها التوصيلية الرقمية. ففي عام 2013، تم تعديل الدستور المكسيكي ليشمل الحق في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وهناك الآن أمام المجلس التشريعي الحالي تعديل آخر سوف يتيح تنفيذ نظم العدالة الرقمية. وقد أنشأت السلطة القضائية الوطنية بوابة إلكترونية يمكن استخدامها في تقديم الالتماسات والرجوع إلى ملفات القضايا ومتابعتها عن بعد، واستخدمت محكمة العدل العليا نماذج لغوية تم إنشاؤها باستخدام الذكاء الاصطناعي لأجل رقمنة الآلاف من الأحكام والسوابق، وتطوير محرك بحث للاستخدام من قبل الجمهور. كما أصبح بالإمكان الآن وضع توقيع إلكتروني معتمد على المطالبات وعلى وثائق المحاكم.

30 - وذكرت السيدة خيمينيز أنّ الرقمنة تُعزّز الوصول إلى العدالة وتُبسّط العمليات وتُخفّض التكاليف. واعتبرت استخدام المحاكم الافتراضية والتحسينات القضائية بمثابة أمثلة جيدة على كيفية استخدام التكنولوجيا لمعالجة الظروف الراهنة وتيسير الوصول إلى العدالة. ولكن، وللحيلولة دون أن تؤدي الرقمنة القضائية إلى تفاقم عدم المساواة والتمييز ضد الفئات الضعيفة، لا بد من اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، بما يعني تضييق الفجوة الرقمية والنظر في تطبيق ممارسات وتكنولوجيات أفضل.

31 - **السيدة سيدانو** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن سيادة القانون مسألةٌ في غاية الأهمية بالنسبة لأي مجتمع ديمقراطي حتى يضمن العدالة والمساواة وحماية حقوق جميع المواطنين. وأفادت بأنّ دستور الجمهورية الدومينيكية ينص على الفصل بين السلطات، وبالتالي على استقلال القضاء. وبأنّ حكومة بلدها قد أحرزت تقدما في

حماية الحقوق الأساسية وضمان الوصول إلى العدالة، وهي تعمل بلا كلل لأجل تعزيز المؤسسات، وتحسين المساءلة والشفافية، وتشجيع المشاركة العامة في عمليات صنع القرار. وبأنّ سيادة القانون عملية مستمرة يقوم فيها جميع المواطنين، داخل الحكومة وخارجها، بدور في ضمان إرساء العدالة والمساواة والشرعية.

32 - وعلى الصعيد الدولي، تؤيد الجمهورية الدومينيكية بقوة التسوية السلمية للنزاعات، وحقوق الإنسان، والمساءلة، وتعزيز سيادة القانون. ففي عالم مترابط، يؤثر استقرار وتقدم بلد من البلدان على استقرار وتقدم كل البلدان الأخرى. ولذلك، سوف تواصل الجمهورية الدومينيكية العمل مع المجتمع الدولي لأجل تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، بما في ذلك عن طريق دعم عمل المنظمات الدولية وتعزيز التعاون والحوار بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومنها على سبيل المثال أثر التكنولوجيا الرقمية.

33 - **السيد كامارا** (غينيا): قال إنّ سيادة القانون تكفل، من خلال الحرص على ممارسة الحقوق، الأمن والتماسك الاجتماعي وتوفر إطارا لمنع الإفلات من العقاب على الجرائم الوطنية والدولية. وأفاد بأنّ غينيا طرف في الصكوك الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة والفساد. فهي قد اتخذت تدابير ضمن نظامها القانوني من أجل مكافحة الجرائم الخطيرة. فقانونها الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية لعام 2016، على سبيل المثال، يعاقبان على الجرائم ضد الإنسانية وعلى جرائم الحرب والإبادة الجماعية، وينصان على أنهما لا يتأثران بأي قانون تقادم، وعلى أنّ الصفة الرسمية، بالأخصّ، لا يُعتد بها في الملاحقات القضائية. كما ينص القانون الغيني ويعاقب على الجرائم الاقتصادية التي لا تتأثر أيضا بأي قانون تقادم.

34 - وأعرب السيد كامارا عن شكر وفد بلده لأعضاء لجنة القانون الدولي على جهودهم المتواصلة في الحرص على تدوين القانون الدولي وتطويره المتدرج. وأوضح أنّه، لأجل خير الأجيال الحالية والمقبلة، لا بد من إرساء نظام دولي قائم على القانون واحترام القواعد القانونية، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والحرية في العلاقات الدولية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

35 - **السيدة موخاوا** (بوتسوانا): قالت إنه يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها في مجال حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيد بميثاق الأمم المتحدة. واعتبرت أنّ سيادة القانون جزء لا يتجزأ من النهوض بالركائز الثلاث للمنظمة. وأنّ بوتسوانا ملتزمة بدعم مبادئ الميثاق والقانون الدولي وبالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وذكرت أنّ حكومة بلدها تسعى حثيثا إلى القيام بإصلاحات دستورية، وهي تعمل على ضمان وصول الجميع إلى العدالة، ومكافحة الفساد، ومنع الإرهاب ومكافحته. وهي على استعداد للمشاركة مع الدول الأعضاء ومع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لأجل النهوض بسيادة القانون على المستوى الدولي.

36 - **السيد آرون** (إندونيسيا): قال إن انتهاكات القانون الدولي أضحت هي القاعدة، وإنّ روح تعددية الأطراف آخذة في التلاشي. وذكر أنّ وفد بلده يشاطر الأمين العام ملاحظته التي أبداها في تقريره (A/78/184) وقال فيها إنّ الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تدهورا عالميا في سيادة القانون. وهو يؤيد رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي تعترف بأن سيادة القانون أمر حاسم للسلام والأمن الدائمين، وضروري للتنمية المستدامة، وأساس للتعاون المتعدد الأطراف وللحوار السياسي. لذلك، من الأهمية بمكان أن تتقيد جميع الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يشجع كل الدول على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية، ويكفل سماع كل الأصوات.

37 - وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي المتمثل في استخدام التكنولوجيا لتعزيز وصول الجميع إلى العدالة، من المهم أن نتذكر أنّ التكنولوجيا تقدم حلولا، لكنها تطرح أيضا تحديات جديدة ينبغي التصدي لها. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى التعاون الدولي لأجل تعزيز الشمول الرقمي والتوصيلية الهادفين، وتعزيز التعاون على استتباب الأمن السيبراني وتنسيق الأطر القانونية الرقمية.

38 - وأعرب السيد آرون عن خيبة أمل وفد بلده لأنّ تقرير الأمين العام ما زال يدرج إشارة إلى عقوبة الإعدام، التي ليس لها صلة مباشرة بسيادة القانون، وذلك على الرغم من عدم وجود توافق عالمي في الآراء بشأن عقوبة الإعدام أو وجود قواعد عالمية ملزمة قانونا تحكم تطبيقها. لذا، ينبغي أن تكون جميع الدول حرة في ممارسة حقها السيادي في اعتماد القوانين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأفاد بأنّ حكومة بلده تمارس أقصى درجات ضبط النفس عند تطبيق عقوبة الإعدام، وتكفل عدم تطبيقها إلا كملاذ أخير من خلال المحاكمة وفق الأصول القانونية الصارمة، وفقط على 16 من الجرائم الأشد خطورة، مثل الإرهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات. كما أنّ قانون العقوبات الجديد ينص على إمكانية استبدال هذه العقوبة.

39 - وتابع قائلا إنّ إندونيسيا تدين بشدة الهجوم الذي استهدف أحد المستشفيات في غزة، وأودى بحياة مئات المدنيين وانتهك بوضوح القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهي تدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية المسلحة في غزة وفتح ممرات إنسانية آمنة على الفور. واعتبر أنّ القوة القائمة بالاحتلال قد أطالت في أمد أعمالها الظالمة وغير الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني. وأنّ المجتمع الدولي عليه أن يولي الأولوية لإقامة سلام عادل لفلسطين، بما في ذلك من خلال تنفيذ جميع اتفاقات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية الرامية إلى إيجاد حل قائم على وجود دولتين وفق المعايير الدولية المتفق عليها.

40 - **السيد العجمي** (عمان): قال إنّ سيادة القانون هي أساس الحكم وحجر الزاوية في الإجراءات التي تتخذها حكومة بلده. فعلى الصعيد الوطني، ما فتئت حكومة بلده تجري استعراضات وتحديثات لقوانين البلد، وهي قد قامت بتحسين المنظومة القضائية وإجراءات التقاضي. وأفاد بأنّه، في سبيل تعزيز الشفافية والنزاهة، يتم سنويا إجراء استعراض بالتعاون مع السلطة القضائية ومع مختلف الوكالات الحكومية لأجل التحقق من مدى امتثالها للقانون. وذكر السيد العجمي أنّه تم تحديث القوانين المتعلقة بالحماية الاجتماعية والقطاع الخاص لأجل ضمان الامتثال للمعايير والصكوك الدولية. وأنّ رؤية عمان 2040 تتضمّن التركيز بشكل خاص على الرقابة والحوكمة والمساءلة، الأمر الذي من شأنه أن يشجع القدرة التنافسية والثقة في الاقتصاد الوطني.

41 - وعلى الصعيد الدولي، قال إنّ عمان تؤكد مجددا التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن ذلك احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتعاون والحوار بين الدول، والتعايش السلمي. وهي بالتالي تدين استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلية أحد المستشفيات في غزة، مما أدى إلى مقتل وجرح مئات المدنيين. فهذا العمل من أعمال الإبادة الجماعية وهو بمثابة جريمة حرب وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وللأخلاق الدولية. لذلك، تدعو عمان جميع الدول الأعضاء إلى احترام القانون الدولي، وتدعو إسرائيل، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، إلى احترام اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949. كما أنّه على إسرائيل ألا تستهدف المدنيين الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك داخل قطاع غزة، وألا تعرضهم إلى أي نوع من أنواع الإساءة أو التعذيب أو العقاب الجماعي، الذي يشمل حرمانهم من الماء أو الكهرباء أو المساعدات الإنسانية.

42 - **السيدة تايي** (إثيوبيا): قالت إنّ وجود نظام قانوني ذي هيئات تشريعية مختصة وشرعية وسلطة قضائية مستقلة هو بمثابة ركن أساسي في الحوكمة الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، اضطلعت حكومة بلدها بعدد من الإصلاحات ضمن قطاعات التشريعات وإنفاذ القانون والقضاء. وهي ترى أنّه بالإضافة إلى معالجة الشواغل الراهنة، لا بد أيضا من الاعتراف بمظالم الماضي وبالأسباب الجذرية للخلافات ومعالجتها، وذلك من أجل بناء مجتمع قوامه العدل والإنصاف والوئام.

43 - وينبغي للأمم المتحدة وللمنظمات الأخرى أن تكمّل جهود الدول الأعضاء في إيجاد حلول محلية للتحديات التي تواجه سيادة القانون. وفي هذا الصدد، أفضى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن السجلات المدنية وضمن عمل هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية إلى إيجاد زخم كبير في الوصول إلى العدالة في إثيوبيا. غير أن أوجه التقدم في التكنولوجيا الحديثة زادت أيضا من الثغرات التي تُستغل في أغراض التزييف. لذلك من الضروري زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية التكنولوجية وتعزيز القدرات في مجال سلامة المعلومات. وينبغي للبلدان أن تتقاسم أفضل الممارسات والمعارف التقنية والموارد لضمان استخدام التكنولوجيا بشكل آمن ومأمون.

44 - وتابعت السيدة تايي قائلة إنّ هناك أوجه قصور ما تزال قائمة في سيادة القانون على الصعيد الدولي وفي المؤسسات العالمية، منها التدابير القسرية الانفرادية، وضعف التعاون الدولي، والتفسير والتطبيق المتحيزان للمعايير والمعاهدات الدولية، والاستخدام المنتظم للمعايير المزدوجة، وعدم الرغبة في خدمة العدالة. وما يزال هناك عداء تجاه الدول واستخدامٌ للتكنولوجيا الحديثة في الضغط على الحكومات وفي تشويه سمعتها. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، لا تزال مؤسسات الأمم المتحدة غير تمثيلية وغير ديمقراطية. فعلى سبيل المثال، هناك تناقض مع سيادة القانون في أساليب عمل مجلس الأمن، الذي لا يكون للدول التي تُناقَش داخله لا صوت ولا تمثيل. ومثل هذه الممارسات تطرح التساؤل بشأن قرارات المنظمة ومصداقيتها. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يدرك ما تحدثه مخالفةُ القانون من أثر من حيث عدم الاستقرار والتخلّف، وأن يطالب باحترام القانون الدولي.

45 - **السيدة موزومبوي - كاتونغو** (زامبيا): قالت إن وفد بلدها يرحب برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي من شأنها أن تعزز المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع. واعتبرت أنّ سيادة القانون أساسية في التصدي لمخالفة القانون الدولي، وللانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، وعدم المساواة، والفساد. وأنّ الهيئات القضائية المستقلة تؤدي دورا حاسما في الحفاظ على سيادة القانون وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة.

46 - وأفادت بأنّ التكنولوجيا يمكن استخدامها في تحسين الوصول إلى العدالة وإقامتها. وذكرت أنّها تستطيع أن تساعد في التقليل إلى أدنى حد من تكاليف الإيداع ومن الوقت اللازم لتبادل السجلات والمعلومات فيما بين مؤسسات العدالة والأطراف ذات الصلة؛ وفي الحد من مخاطر فقدان السجلات؛ والكشف عن المجرمين المعاودين. كما أنّها تتيح للمجتمعات الضعيفة الوصول المباشر إلى الخدمات القانونية، بالرغم من القيود الجغرافية أو الاجتماعية والاقتصادية، وتفادي الأطراف التي من شأنها أن تميّز ضدهم، من الأفراد والمؤسسات. وقالت إن الثورة التقنية، بما في ذلك الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي، تتيح فرصا جديدة للحضارة الإنسانية وآفاقا جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون من أجل التخفيف من مخاطرها الأخلاقية ومخاطرها على الأمن البشري.

47 - وتابعت قائلة إن حكومة بلدها تعمل على تعزيز وتحديث نظام العدالة الجنائية في البلد. فهي قد نفذت نظاما لإدارة تدفق القضايا من أجل الإسراع بالتجهيز، وتحسين المساءلة، وذلك عبر تتبع الوقت الذي تستغرقه القضايا في الوصول إلى المحاكمة، وتحديد المسؤولين عن التأخير. وذكرت أنّ النظام الجديد سوف يساعد أيضا على تحسين التصدي للجرائم المتصلة بالفساد، ذات الطابع العابر للحدود الوطنية، وعلى التعجيل باسترداد الأصول. وقد تم أيضا تنفيذ نظام إلكتروني لحفظ السجلات يساعد في الإسراع بحسم القضايا.

48 - **السيد فيروتا** (رومانيا): قال إنّ ما لاحظه الأمين العام في تقريره (A/78/184) من تدهور عالمي في سيادة القانون وتراجع للديمقراطية هو اتجاه مثير للقلق يلزم عكس مساره. وأوضح أنّ الدول تستطيع أن تتخذ المزيد من الإجراءات لأجل إبراز جدول أعمال سيادة القانون وتوخي نهج متماسك في الترويج له عبر عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن والشبكات غير الرسمية مثل مجموعة أصدقاء سيادة القانون. وأعرب عن ترحيب وفد بلده برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، وأيضا بالمساعدة وبالمشاريع المحددة الأهداف التي تضطلع بها الأمم المتحدة في كثير من الدول الأعضاء. وقال إنّ رومانيا ما تزال ملتزمة بتحسين إطارها الوطني وبتقديم المساعدة على ضوء تجربتها في مجال الانتقال الديمقراطي الثابت.

49 - ومضى يقول إنّ رومانيا ما زالت تدعم محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وتؤيد دورها في تعزيز وتوطيد النظام الدولي القائم على القواعد. فلأجل التشجيع على مزيد من اللجوء إلى المحكمة، أصدرت رومانيا ومجموعة من البلدان إعلانا في عام 2021 يسرد الحجج الرئيسية لقبول اختصاص المحكمة في الفصل في المنازعات، ويعيد تأكيد مساهمتها في التسوية السلمية لها وتعزيز سيادة القانون على الصعيد العالمي. وتشجع المجموعة الدول على منح الاختصاص للمحكمة عبر الوسائل المتوخاة في نظامها الأساسي، وعلى الاستفادة بشكل أفضل من إمكاناتها. وأفاد المتكلم بأنّ الدول الأعضاء جميعها مدعوّةٌ إلى تأييد الإعلان. والمجتمع الدولي أيضا ينبغي له أن يواصل السعي إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. واعتبر أنّ الاستمرار في تقديم الدعم السياسي والمالي إلى المحكمة أمر حاسم، نظرا للدور الحيوي الذي تؤديه في مكافحة الإفلات من العقاب.

50 - **السيد هرنانديز شافيز** (شيلي): قال إنّ وفد بلده يرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل تعزيز العمل بنهج متمحور حول الإنسان يراعي الاعتبارات الجنسانية في تناول مسألة سيادة القانون. وأوضح أنّ أحد أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين هو تعزيز النظام القانوني الدولي وسيادة القانون. وأنّ تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي ينطوي على قبول الدول تدريجيا وعالميا بالقانون الدولي، وبالتالي على وفائها بالتزاماتها بهذا الخصوص.

51 - وتابع قائلا إنّ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي مسألة مترابطة ترابطا جوهريا. لذلك، يجب على الدول أن تعتمد تدابير ضمن نظمها القانونية تكفل بها احترام القانون الدولي والامتثال له. وأوضح أنّ الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، ينبغي أن تواصل تشجيع الدول الأعضاء على أن تكفل وطنيا احترام سيادة القانون، واعتبر أن التفعيل الكامل لهذه السيادة يتيسّر من خلال الديمقراطية ومشاركة المرأة. وبالتالي فإنّ الأمر مثير للقلق عندما يذكر الأمين العام في تقريره (A/78/184) أنّ هناك تراجعا عالميا في سيادة القانون

وانتكاسة في إعمال الديمقراطية وحقوق المرأة، بما في ذلك ضمن العديد من السياقات الهشة. وعليه، ينبغي للدول أن تضاعف جهودها حتى تعكس هذه الاتجاهات خلال السنوات القادمة.

52 - وقال إنّ شيلي، رغم الصعوبات التي واجهتها، تمكنت من تحويل المطالب المشروعة لشعبها بالإصلاح الدستوري إلى عملية سلمية دستورية وديمقراطية، وذلك تمشيا مع دستورها ومع سيادة القانون. فخلال السنوات الخمسين التي انقضت منذ الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الدستوري لشيلي، سلفادور أليندي، أحرز البلد تقدما كبيرا في استعادة الديمقراطية والجمهورية والحقوق الاجتماعية والحريات الأساسية. وعلى ضوء الدور الهام الذي قامت به جهود الحقيقة والجبر في إرساء سيادة القانون، عمدت الحكومة إلى تنفيذ عدد من مبادرات العدالة الانتقالية، منها إنشاء لجان وطنية معنية بالحقيقة والمصالحة، وبالسجناء السياسيين، والتعذيب. وهي تسهر أيضا على تطوير خطة وطنية للبحث عن ضحايا الاختفاء القسري خلال فترة الحكم الدكتاتوري.

53 - وأوضح السيد هرنانديز شافيز أنّ دعم الأمم المتحدة أساسيّ في الدفاع عن سيادة القانون وتعزيزها، لأنه يُمكّن الدول من التصدي بشكل أفضل للأزمات المعقدة الراهنة ومن بناء مجتمعات مسالمة تتمتع بتكافؤ الفرص والاحترام الكامل لحقوق الجميع وحرياتهم.

54 - **السيد غيريت سوتو** (باراغواي): قال إنّ بلده يشجع على احترام القانون الدولي ويعزز المبادئ الأساسية للديمقراطية على الصعيد الوطني، مع التركيز بوجه خاص على مشاركة المواطنين، والوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. وإنّ سيادة القانون يجب أن تكون ضرورية في إثبات مصداقية المؤسسات وإقامة المجتمعات العادلة والمنصفة. وأوضح انّ حكومة بلده ملتزمة بكفالة احترام مؤسسات البلد لمبادئ العدالة والحرية والمساواة وضمانات سيادة القانون المكفولة للمواطنين. وأنّ النظام الدستوري لباراغواي يدعو إلى مراعاة حقوق الإنسان وممارسة السلطة من جانب السلطات الحكومية الثلاث ضمن نظام يتسم بالاستقلال والتوازن والاتساق، تتبادل في إطاره فروع السلطة الرقابةَ على بعضها البعض.

55 - ومضى يقول إن حكومة بلده ترى أنّ تطبيق سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى العدالة وتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هي أمور أساسية للوفاء بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وإنّ الأمم المتحدة ينبغي أن تتناول في مناقشاتها ما أورده الأمين العام في تقريره (A/78/184) من وجود تراجع عالمي في سيادة القانون وانتكاسة في إعمال الديمقراطية. وأفاد بأنّ وفد بلده يرحب برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي تشجع على اتباع نهج متمحور حول الناس، والتي تشكل اعترافا بالطابع الشامل لسيادة القانون فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأهميتها كأساس للتعاون المتعدد الأطراف وللحوار السياسي.

56 - وتابع قائلا إنّ التكنولوجيا تُسهّل الحلول الشاملة الميسورة التي توفّر الوصول الشامل إلى العدالة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون تنفيذ الموارد التكنولوجية مصحوبا بتدابير تعالج التفاوتات والعقبات المحتملة الناشئة عن استخدام هذه الموارد. واعتبر انّ الوصول إلى المعلومات العامة ضروري لتعزيز سيادة القانون. وأنّ استخدام التكنولوجيا في عمليات المساءلة والوصول إلى المعلومات يمكن أن يقدم إسهاما كبيرا في إعمال هذا المبدأ. ففي باراغواي، هناك قانون بشأن شفافية العمل الحكومي وحرية النفاذ إلى المعلومات العامة يتيح للمواطن أن يراقب عمل مؤسسات البلد. وقد تم في عام 2016 اعتماد الإيداع الإلكتروني الذي كان له دور أساسي في مساعدة المحاكم والهيئات القضائية على اتخاذ القرارات الإدارية والقضائية. كما شهد الأمن والكفاءة تحسنا بفضل هذا الإيداع، الذي كان مفيدا بشكل خاص خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وسهّل إتمام الإجراءات القضائية عن بعد.

57 - **السيدة المهوّس** (المملكة العربية السعودية): قالت إن الهجمات الشنيعة التي تشنها باستمرار قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين المضطهدين والعزل في غزة تُشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللأعراف الدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وتتغذى من إصرار المجتمع الدولي على تطبيق معايير مزدوجة وانتقائية في تنفيذ القانون الدولي. وأفادت بأنّ المملكة العربية السعودية تدين بشدة الجرائم الفظيعة التي ترتكبها هذه القوات التي دمّرت أحد المتشفيات في غزة، مما أسفر عن إصابات لا حصر لها وعن مقتل مئات المدنيين، بمن فيهم أطفال وشيوخ. لذلك، تدعو حكومة بلدها المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم من أجل حماية المدنيين، وفتح ممرات إنسانية لإيصال الأغذية والأدوية إلى المجتمعات المحلية المحاصرة، وتحميل قوات الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية الكاملة.

58 - وتابعت قائلة إنّ وفد بلدها يثني على الأمين العام لاتباعه نهجا متوازنا إزاء الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون في تقريره (A/78/184)، ولإشارته فيه إلى الإجراءات المتضافرة التي اتخذتها

الأمم المتحدة من أجل دعم الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في تعزيز سيادة القانون. بيد أن وفد بلدها لديه تحفظات على الفقرة 89 من التقرير، التي جاء فيها أن الأمم المتحدة قد واصلت الترويج لإلغاء عقوبة الإعدام في العالم بأسره. واعتبرت المتكلمة أنّ تطبيق عقوبة الإعدام لا يتعارض مع القانون الدولي أو الصكوك الدولية. كما أنّه لا وجود لإجماع دولي بشأن إلغاء هذه العقوبة، ولكل بلد الحق السيادي في وضع نظمه القانونية وتشريعاته العقابية. وفي المملكة العربية السعودية، لا تصدر عقوبة الإعدام إلا في أشد الجرائم خطورة، وبعد المحاكمة العادلة والمراعاة الواجبة للإجراءات القانونية، وتمشيا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 50/1984 بشأن الضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

59 - وأفادت المتكلّمة بأنّ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أساسية لإحلال السلام والأمن الدوليين. وبأنّ الدول لديها مسؤولية مشتركة في التصدي للتحديات المحلية والدولية التي تواجه سيادة القانون، وذلك من خلال اعتماد التدابير الفعالة التي تكافح الفساد. لذلك، ومن أجل تحقيق أولويات رؤية المملكة 2030، اتخذت الحكومة تدابير لرفع مستوى النزاهة والمساءلة في منع جميع أشكال الفساد، بما في ذلك الفساد المالي والإداري. وأوضحت السيدة المهوّس أنّ المملكة العربية السعودية ملتزمة بإرساء نظام قانوني يستند إلى مبادئ ومقاصد الميثاق. واختتمت قائلة إنّ سيادة القانون لا تتحقّق إلا من خلال المشاركة الفعالة المتعددة الأطراف، وإنّ إرساءها يجب أن يتم على الصعيدين الوطني والدولي، مع احترام مبدأ السيادة.

60 - **السيدة فلوريس سوتو** (السلفادور): قالت إن وفد بلدها يقدر الدعم القيم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمساعدة الدول على تطوير قدرات خاصة في مجال التحقيق والمقاضاة على التهديدات والأضرار الرقمية، ولا سيما ما يتعلق منها بالاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسيا عبر الإنترنت. وأفادت بأنّ حماية حقوق الأطفال والمراهقين ومصالحهم الفضلى تشكل أولوية خاصة بالنسبة للسلفادور، التي لديها أطر معيارية قوية تنظم حماية هذه الضمانات وتفرض أشد العقوبات على أي سلوك يهدد الأطفال والمراهقين في سلامتهم وعافيتهم البدنية أو النفسية أو المعنوية.

61 - وتابعت قائلةً إنّ هناك حاجة إلى الابتكار وإلى استخدام الأدوات الجديدة من أجل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وإقامة مجتمعات أكثر عدلا وإنصافا. وإنّ حكومة بلدها قد شرعت في التنفيذ التدريجي للتكنولوجيات الرقمية الجديدة ضمن العمليات القضائية، مما ساعد على تحسين إقامة العدل. ففي عام 2020، أصدرت محكمة العدل العليا حكما بتعديل القواعد الناظمة لاستخدام نظام الإخطار الإلكتروني، وذلك من أجل تسهيل تسليم الإخطارات المتعلقة بالإجراءات القانونية في الوقت المناسب. وقد عُدِّل قانون الإجراءات المدنية والتجارية لينص على عقد جلسات استماع افتراضية. كما عُدّل القانون الجنائي ليشمل الأخذ بالأدلة الرقمية في الإجراءات الجنائية.

62 - وأفادت السيدة فلوريس سوتو بأنّ السلفادور تتعاون مع الدول وتتبادل معها المعلومات عن استخدامها للتداول بالفيديو في الإجراءات الجنائية. وأوضحت أنّ أوجه التقدم المحرز في استخدام الأدوات الرقمية ضمن العمليات القضائية تساعد على تحسين الوصول إلى العدالة وعلى سرعة الإجراءات. وأنّ السلفادور ستواصل تحليل سبل استخدام التكنولوجيا لأجل تعزيز نظام العدالة، وبالتالي تعزيز سيادة القانون.

63 - **السيد كيم** هيونسو (جمهورية كوريا): قال إنّ تقييم الأمين العام الوارد في تقريره (A/78/184) بشأن التراجع العالمي في سيادة القانون والانتكاسة في إعمال الديمقراطية يبعث على القلق، لأن سيادة القانون هي أساس السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية. وأفاد بأنّ المجتمع الدولي عليه أن يضاعف جهوده لأجل تعزيز وتقوية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وبأنّ رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون يمكن أن تشكّل أساسا لتحقيق هذه الغاية. ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل في تكافؤ فرص اللجوء إلى العدالة أمام الجميع، يجب على المجتمع الدولي أن يشجع تبادل أفضل الممارسات وأن يقدم المساعدة التقنية الفعالة وبناء القدرات بما يلبي الاحتياجات المحددة للدول.

64 - ومضى يقول إنّ التكنولوجيات الجديدة تستطيع أن تعزز الإمكانية للجميع في اللجوء إلى العدالة، ولا سيما الفئات الضعيفة، وأن تسهم في تطوير مجتمعات عادلة ومنصفة ذات مؤسسات قوية ومرنة. وذكر في هذا الصدد أنّ حكومة بلده أنشأت مراكز للوصول إلى القضاء، ومحكمة عبر التواصل الشبكي بالفيديو، ونظاما إلكترونيا للتقاضي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وذلك بغية الحرص على ألا يكون الوقت والمسافة عائقا أمام الوصول إلى العدالة. وأنّها قد اضطلعت أيضا بأنشطة سنوية لبناء القدرات مع أكثر من 10 بلدان. واعتبر المتكلم أنّه لا بد، في الوقت نفسه، من تحسين استخدام التقنيات الجديدة. لذلك، تقترح جمهورية كوريا إنشاء منظمة داخل الأمم المتحدة تناقش المعايير التي تحكم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية،

وتضع القواعد التي تحدّ من إساءة استخدام هذه التكنولوجيات وتسد الفجوة الرقمية.

65 - **السيد كاتس بافلوتسكي** (أوروغواي): قال إن الدول ملزمة بتسوية النزاعات سلميا وفقا للمعايير والقواعد المحددة مسبقا. وأضاف قائلا إن الأعمال التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة غير مقبولة وينبغي أن تترتب عليها مسؤولية دولية، لا سيما فيما يتعلق بأهم أحكام الميثاق، ومنها الالتزام بعدم استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، واحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وينبغي أن تشمل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي اعتماد سياسات لنزع السلاح، واحترام حقوق الإنسان، وحماية أضعف الفئات، والدفاع عن إمكانية الوصول إلى عدالة نزيهة ومنصفة وغير مسيسة، واحترام المحاكم الدولية ودعمها، وإقامة العدل، والحيلولة دون إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب.

66 - ومن أجل بلوغ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يتكيف القانون الدولي مع متغيرات الزمن. ويجب أن تكون القوانين الوطنية للدول متوافقة مع قواعد القانون الوضعي ومع الالتزامات الدولية. ولا يمكن للدول أن تتنصل من التزاماتها الدولية وتدعي أن هذه الالتزامات ليست مدرجة في قوانينها المحلية. وذكر المتكلّم أنّ الأدوات التكنولوجية يمكن استخدامها في تحسين إدارة وأداء المؤسسات القضائية وذلك عبر تحسين إدارة القضايا وإنجازها، وتحسين نوعية المعلومات والوصول إليها، وتيسير اتخاذ القرارات.

67 - وأفاد السيد كاتس بافلوتسكي بأنّ لجنة القانون الدولي تؤدي دورا هاما في إتاحة إمكانية التطوير المستمر للقانون الدولي وتعزيزه، مما يدعم الالتزام بسيادة القانون. لذا، لا بد من الحرص على أن تتابع الدول، بالشكل المناسب وفي إطار اللجنة السادسة، مشاريع المواد التي تُعدّها لجنة القانون الدولي. فعمل هذه الأخيرة، الذي يشمل النظر في القانون الدولي العرفي القائم وإيجاد الحلول القانونية للمواضيع الدولية الملحة، يُسهم في ضمان اليقين القانوني. واللجنة السادسة ولجنة القانون الدولي لديهما، معا، القدرة على إجراء التحليلات المتعمقة وصياغة التوصيات وفق الأسس السليمة، مع مراعاة الحالات الجديدة التي يتعين تناولها بأساليب من التفكير المبتكر.

68 - **السيد بوشدوب** (الجزائر): قال إنّ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي هما بمثابة شرط لازم للعلاقات الودية والعادلة بين الأمم وللتعاون الدولي. واعتبر أنّ احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ضروريٌ أيضا لصون السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. بيد أن سيادة القانون ما تزال تواجه تحديات عالمية، منها الحروب والنزاعات والتدابير القسرية الانفرادية وانتهاكات حقوق الإنسان والتلوث. لذا، يتعيّن على المجتمع الدولي أن يضع حدًّا للتدابير القسرية الانفرادية وللمعايير المزدوجة في العلاقات الدولية، وأن يحمل الدول على احترام القانون الدولي والتقيد بالتزاماتها الدولية، عملا بمقاصد الميثاق ومبادئه. غير أنّ الدول الأعضاء من حقها أن تطوّر نظمها القانونية الوطنية على أساس أولوياتها الوطنية وظروفها الخاصة.

69 - وتابع قائلا إنّ حكومة بلده قد أنشأت، من أجل ضمان وصول الجميع إلى العدالة، نظاما قضائيا فعالا ومستقلا وحديثا. وهي تستخدم التكنولوجيات الرقمية لتعزيز الفعالية والكفاءة وتيسير العمليات القانونية. وتتمثل إحدى أولوياتها العليا في إعادة بناء ثقة الناس في النظام القانوني الوطني. وتحقيقا لهذه الغاية، تسعى الحكومة إلى تحسين الأحكام القضائية وضمان إصدارها في غضون أطر زمنية معقولة. ومن المتوقع أن يؤدي استخدام التكنولوجيات الرقمية إلى تعزيز الإجراءات القضائية من خلال ضمان تسوية المنازعات بطريقة شفافة وعاجلة. وتبذل الحكومة أيضا جهودا لتحسين السجون بما يدعم إعادة تأهيل السجناء وإدماجهم في المجتمع. وهي قد أنشأت، في إطار رقمنة العمليات القانونية، بوابةً إلكترونية للخدمات الإدارية والقانونية.

70 - وأوضح السيد بوشدوب أنّ المناقشة الحالية التي تُجريها اللجنة بشأن سيادة القانون تبدو بلا معنى، لأنها تتم في وقت تشهد فيه قواعد القانون الدولي، ولا سيما قواعد القانون الدولي الإنساني، انتهاكا صارخا من دون حساب أو مساءلة. وأنّ الجزائر تُدين بشّدة الهجوم المتعمّد من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية على أحد المستشفيات في غزة، الذي تسبب في مقتل المئات من المدنيين الأبرياء وإصابة أنفار كثيرين آخرين. ودعا إلى ضرورة أن يتدخّل المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية فورا من أجل وضع حد لجرائم الحرب الوحشية هذه. وأن يتمّ اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية، وتوفير الحماية للعاملين في المجال الطبي والإنساني ولعمال الإغاثة، عملا بمقتضيات اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949.

71 - **السيد تون** (ميانمار): قال إنّ سيادة القانون هي أساس المجتمعات المسالمة والمنسجمة، وهي تساعد المجتمعات في السعي

إلى تحقيق التنمية، وتُعين على حماية وحفظ الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة. واعتبر أنّ التقيد بسيادة القانون على الصعيد الوطني أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات، الذي يسهم بدوره في إحلال السلام والأمن الدوليين. لكن من المؤسف أن يكون هناك تراجع عالمي في سيادة القانون وانتكاسة في إعمال الديمقراطية وحقوق المرأة، على حد ما جاء في تقرير الأمين العام (A/78/184). وذكر أن الساحة شهدت أيضا سلسلة من التغييرات غير الدستورية للحكومات، التي لا تشكل أبدا حلا مستداما للنزاعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

72 - وأضاف قائلا إن الإطاحة غير القانونية بحكومة منتخبة ديمقراطيا هي انتهاك صارخ لسيادة القانون، وهي بمثابة إنكار فاضح لحق الشعب في انتخاب حكومته. وإنّ الأمم المتحدة يجب أن تكون واضحة في إدانة هذه الأعمال. وإنّ المجتمع الدولي يجب أن يفعل كل ما في وسعه لأجل استعادة سيادة القانون والعدالة في البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وأعرب عن تأييد وفده لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز مؤسسات سيادة القانون وتوطيد المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي.

73 - وأفاد بأنّ سيادة القانون على الصعيد الوطني ليست أداة قمع؛ بل هي أداة لحماية الحقوق الأساسية للناس وتوفير العدالة في المجتمع. ففي ميانمار، نفّذ الجيش في عام 2021 انقلابا انتزع من خلاله السلطة من الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. ومنذ ذلك الحين، دأبت الطغمة العسكرية غير الشرعية على التفكيك الممنهج لسيادة القانون من أجل الحفاظ على سيطرتها على الشعب، الذي رفض قيادتها رفضا قاطعا. ودأبت أيضا سنّ ما كانت تراه مناسبا مما يسمى بالقوانين، وألغت الضمانات القانونية التي تحمي حقوق الناس. ويتحمل الجيش والشرطة المسؤولية عن أعمال القتل المنهجي الواسعة النطاق للمتظاهرين السلميين، وعن الاعتقالات التعسفية، وتعذيب المعتقلين، وإعدام نشطاء الديمقراطية، وعن المذابح الوحشية، والهجمات الجوية العشوائية على المدن والقرى المدنية، وحرق منازل المدنيين.

74 - وأوضح المتكلّم أنّ هذه الأعمال، التي تُرتكب بعلم وموافقة قيادة المجلس العسكري، لا تخضع للمساءلة. وأنّه لا وجود لمحاكم مستقلة؛ بل ما هنالك هو محاكم عسكرية سرية تصدر أحكاما بإعدام النشطاء السياسيين. ففي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، هاجم الجيش مخيما للنازحين في لايزا، بولاية كاشين، وتسبب في مقتل ما لا يقل عن 30 مدنيا، من بينهم 13 طفلا. وهذه الجرائم هي انتهاكات صارخة للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأعرب عن تقدير وفد بلده لآلية التحقيق المستقلة لميانمار، التابعة للأمم المتحدة، التي وسعت كثيرا من نطاق جمع المعلومات والأدلة، التي ستكون لها في المستقبل دورٌ هام في عملية العدالة الانتقالية داخل بلده.

75 - وتابع قائلا إنّ استمرار الطغمة العسكرية في تجاهل سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للسلام والاستقرار الإقليميين. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية آخذة في الازدياد داخل المناطق الحدودية للبلد، وهناك ما يقرب من مليوني نازح في ميانمار. ويواجه الأطفال والنساء في هذه الظروف هشاشةً خاصة، وهم معرضون للوقوع ضحايا للاتجار بالأشخاص. ومن أجل استعادة السلام وسيادة القانون والعدالة في ميانمار، لا بد من إبدال الطغمة العسكرية غير القانونية باتحاد ديمقراطي فيدرالي قائم على مؤسسات أمنية وقضائية شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. لذلك، تعمل حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار، بالتعاون مع منظمات المقاومة الإثنية وقوات الدفاع الشعبية، على تحقيق هذه الغاية. واختتم السيد تون كلمته قائلا إنّ ميانمار تُهيب بالأمم المتحدة وبرابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرهما من البلدان أن تدعمها في كفاحها من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

76 - **السيد خضور** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يدين بشدة العدوان على الشعب الفلسطيني، الذي يتجاوز، في وحشيته، أسوأ الجرائم المرتكبة منذ الحرب العالمية الثانية. وأفاد بأنّ القصف الذي طال أحد المستشفيات في غزة، وأسفر عن مقتل مئات الفلسطينيين، هو وصمة عار على جبين النظام الدولي. فإذا كانت الأمم المتحدة، ممثلة في مجلس الأمن، غير قادرة على الوفاء بمسؤوليتها في وضع حد لعمليات القتل التي ترتكبها إسرائيل، وفي إنقاذ سكان غزة من الإبادة الجماعية التي تنتظرهم، فإن مناقشة مسألة سيادة القانون على الصعيد الدولي لم يعد لها معنى. واعتبر أن "قانون القوة" هو السائد بدلا من قوة القانون.

77 - وقال إنّ وفد بلده لديه تحفّظات فيما يتعلق بالفقرة 101 من تقرير الأمين العام (A/78/184)، الواردة تحت عنوان "آليات المساءلة الدولية الأخرى". وأعرب عن أسفه ورفضه لإصرار واضعي التقرير على الإشارة إلى ما يسمى بالآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. واعتبر أنّ الاستمرار في

الترويج لهذه الآلية غير الشرعية وغير التوافقية أمر غير مفهوم ولا مبرر له. وأنّ الأكثر إثارة للدهشة هو الإشارة إلى هذه الآلية ضمن سياق تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وقال إنّ وفد بلده يطلب إلى واضعي التقرير، ولا سيما الأمين العام، الذي يُنسب إليه التقرير، أن ينظروا فيما إذا كانت هذه الآلية غير الشرعية هي حقًّا أفضل مثال على تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. واعتبر أنّ إنشاءها يندرج ضمن إطار محاولة تقويض هذا الهدف.

78 - وتابع قائلا إنّ وفد بلده، بسبب إدراج هذه الفقرة، ينأى بنفسه عن أي توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الذي سيُعتمد في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وإنّ هذه الفقرة ينبغي ألا تُدرج ضمن تقارير الأمين العام المقبلة، التي تُعَد في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وذلك بغية الحرص على ضمان احترام مبدأ سيادة القانون، والحفاظ على توافق الآراء باعتباره أحد المبادئ التي تحكم عمل اللجنة.

79 - وأفاد بأنّ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي هو من المبادئ الرئيسية للنظام الدستوري والقانوني في الجمهورية العربية السورية. وبأنّ التطوير المستمر للتشريعات الوطنية يسهم في تحديث وتبسيط المنظومة التشريعية والإجراءات القضائية. وفي هذا الصدد، يتيح استخدام التكنولوجيا، ومنها الموارد الاتصالية والبوابات الإلكترونية للمؤسسات القضائية ومؤسسات الشرطة، للمواطنين أن يطلعوا على نصوص القوانين والقواعد الإجرائية والإرشادات اللازمة للدخول في أي إجراءات قضائية. وذكر أنّ حكومة بلده قد طوّرت أيضا خدمات على الإنترنت لإصدار وثائق الحالة المدنية ونشر الأحكام والاجتهادات القضائية.

80 - ومضى يقول إنّ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يتطلب أولا وقبل كل شيء التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإنّ مقاربة جميع البلدان لهذه المسألة يجب أن تكون متسقة مع إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. فهذه المقاربة من شأنها أن تكفل الاحترام التام لأحكام ومبادئ الميثاق، التي يجب تفسيرها بحسن نية، دون انتقائية أو تسييس، وبمراعاة لآراء كل الدول.

81 - **السيدة نزي مانسوغو** (غينيا الاستوائية): قالت إنّ المجتمع الدولي عليه، من أجل ضمان السلام والأمن الدوليين، أن يمنح الأولوية لتعزيز سيادة القانون، التي هي أساس علاقات الود والإنصاف بين الدول ومرتكز المجتمعات القائمة على العدل. ولأجل تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، لا بد من احترام الحقوق المشروعة للدول بموجب القانون الدولي، التي تشمل احترام مبادئ السيادة الوطنية والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ واستخدام ودعم الدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وإدانة الأعمال الانفرادية والانتقائية والمعايير المزدوجة؛ وإعادة بناء تعددية الأطراف. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأجل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ويرحب أيضا برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون.

82 - وأفادت بأنّ التكنولوجيات الرقمية تنطوي على إمكانات كبيرة بالنسبة لتعزيز سيادة القانون؛ غير أنّ احتمال إساءة استخدامها يطرح العديد من التحديات. لذلك، تأخذ غينيا الاستوائية بنهج حذر في اعتماد هذه التكنولوجيات، على الرغم من أنّها قد رقمنت إدارتها العامة واعتمدت استراتيجية وطنية تهدف إلى إقامة مجتمع معلومات واقتصاد رقمي، وإلى تدريب مواطنيها ومؤسسات الدولة والمؤسسات العامة والخاصة على تجهيز المعلومات وإنتاجها ونشرها رقميا من أي مكان في البلد.

83 - وقالت إنّ حكومة بلدها أعطت الأولوية أيضا لتعزيز قدرة السلطة القضائية حتى تتمكن من الاستجابة بسرعة لطلبات تحقيق العدل، ولحقوق الأجيال المقبلة، والمساواة بين الجنسين، والمساءلة عن الجرائم الفظيعة، واحترام حقوق الإنسان، ثم بالأخص إقامة مجتمع شامل مستدام قادر على الصمود. فعلى سبيل المثال، وفي إطار البرنامج الوطني لمكافحة الفساد، تلقى سلك القضاء ومكتب المدعي العام تدريبا يعزز قدرتهما على مقاضاة ومحاكمة جرائم الفساد التي تشمل كبار مسؤولي الدولة وموظفي الخدمة المدنية والشركات المملوكة للدولة. وذكرت المتكلمة أنّه رغم ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وأنّ حكومة بلدها مستمرة في اعتماد سياسات هدفها تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والجوع، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وصون السلام الذي يعم غينيا الاستوائية.

84 - **السيدة داو** (غيانا): قالت إنّ وفد بلدها يرحب برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي هي الأساس الذي تقوم عليه الأمم المتحدة. وأفادت بأنّ احترام سيادة القانون ينطوي على التقيد بمبادئ سيادة القانون، والمساواة والإنصاف في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، واليقين القانوني، والمساءلة، والشفافية، وتجنب التعسف. وبأنّ التدهور العالمي في سيادة القانون الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره (A/78/184) ليس نتيجة لعدم كفاية القواعد القائمة، بل هو

نتيجة لعدم الرغبة في تنفيذها واحترامها. واعتبرت التسوية السلمية للمنازعات الدولية، والمساءلة عن الجرائم الدولية، والاحترام الكامل للقرارات الملزمة الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية، هي عناصر رئيسية لسيادة القانون.

85 - وفي غيانا، تُستَخدم التكنولوجيا الرقمية على نطاق واسع في دعم عمليات المحاكم، وتحسين الكفاءة وتعزيز الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال استخدام الإيداع الإلكتروني، وإدارة القضايا الرقمية، والعمل بالمحاكم الافتراضية. وتُسهم التكنولوجيا الرقمية أيضا في زيادة الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال ومقاضاة مرتكبيها. وأفادت المتكلمة بأنّ هناك غرف مقابلات مجهزة بشكل خاص، تسهّل تسجيل المقابلات مع الناجيات والناجين من العنف المنزلي، وغرف استماع افتراضية، تتيح الاستماع إلى القضايا من خلال الإنترنت. أما الأطفال فيتم إعفاؤهم من عبء الإدلاء بالإفادات المتكررة، والناجيات والناجين من العنف المنزلي لم يعودوا مضطرين عند الإدلاء بشهادتهم إلى مواجهة الجمهور أو مواجهة مقترفي الجرائم. وقد قامت غيانا أيضا بتحسين نظامها القضائي للأحداث، وذلك بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

86 - وتابعت السيدة داو قائلةً إنّ التكنولوجيات الرقمية تُسهم في العدالة والتنمية، ولكن هناك أيضا سوء استخدام كبير لهذه التكنولوجيات وزيادة في النشاط الإجرامي على الإنترنت. وأوضحت أنّ هناك حاجة لأطر قانونية قوية من أجل حماية حقوق الإنسان الواجبة للمستخدمين وحماية خصوصية البيانات. وتواصل غيانا المشاركة بنشاط في مفاوضات اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. وقالت المتكلمة إنّ حكومة بلدها تستثمر أيضا في توفير إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت بالنسبة لكافة المجتمعات المحلية، بمن فيها المجتمعات الريفية والنائية، وتبني في الوقت نفسه قدرات سلكها القضائي وقواتها الأمنية من أجل زيادة تعزيز سيادة القانون.

87 - **السيد ناغانو** (اليابان)**:** قال إن حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بموجب الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة هو أهم قاعدة أساسية من قواعد منظومة السلام لفترة ما بعد الحرب، التي تقوم على سيادة القانون بين الأمم. وتعتقد اليابان أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية يجب احترامها من أجل دعم سيادة القانون. أولا، يجب على الدول أن تحترم القانون الدولي بحسن نية ويجب ألا تسيء استخدام مبادئه. ثانيا، يجب رفض أي محاولة للاستيلاء على الأراضي بالقوة، وثالثا، يجب على الدول الأعضاء أن تتعاون من أجل التصدي لانتهاكات المبادئ المكرسة في الميثاق.

88 - وأفاد بأنّ العدوان الروسي على أوكرانيا كشف عن عدم فعالية مجلس الأمن في الوفاء بمسؤوليته الأساسية، المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وللحيلولة دون حدوث حالات مماثلة في المستقبل، ينبغي للدول الأعضاء أن تجري مناقشة شاملة بشأن كيفية بلوغ المزيد من الفعالية في استخدام القواعد والآليات القائمة بموجب الميثاق. واعتبر السيد ناغانو أنّ التعاون بين الدول الأعضاء على التصدي للانتهاكات الخطيرة للميثاق، ومنها بالأخص العدوان، أمر بالغ الأهمية. وأنّ واجب الدول الأعضاء في التعاون نابعٌ من إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وهذا الواجب لا يقتضي من الدول أن تدخل في التزام يتجاوز حدود قدرتها. بل يقتضي منها أن تمتنع عن دعم العدوان وأن تبذل ما في وسعها لأجل وضع حد له.

89 - ومضى يقول إنّ الدول الأعضاء ينبغي أيضا أن تنظر في كيفية تعزيز دور محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، ما فتئت اليابان تدعو الدول الأعضاء، التي لم تصدر بعد إعلانا بموجب الفقرة 2 من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة، إلى أن تفعل ذلك وتقبل الاختصاص الإلزامي للمحكمة. وحتى في حالة عدم وجود مثل هذه الإعلانات، يستطيع مجلس الأمن، عملا بالمادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة، أن يوصي بإجراءات أو أساليب مناسبة للتسوية، منها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وينبغي التذكير بأن الفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق تنص على أنّه، عند التصويت في المجلس على القرارات المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات، يجب على كل من هو طرف في النزاع أن يمتنع عن التصويت.

90 - وأفاد السيد ناغانو بأنّ اليابان ما فتئت تقدم الموارد البشرية والمالية لتعزيز المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار والمحكمة الجنائية الدولية، وهي ستواصل تقديم هذه الموارد. كما أنّها لا تدخر جهدا في شراكتها مع المحكمة الجنائية الدولية، الهادفة إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي.

91 - **السيدة نياكوي** (كينيا)**:** قالت إن سيادة القانون هي أساس التقدم نحو بلوغ التطلع المشترك إلى إقامة أسرة موحدة من الأمم تكون عادلة وآمنة وسلمية. وإنّه من دون قوانين تقيد سلوك الأفراد والدول، سيظل التعايش والتعاون بسلام مجرد حلم. وأفادت بأنّ كينيا تؤيد التعريف التقليدي لسيادة القانون، الذي يستند إلى مبادئ عامة تنطبق،

بالتساوي، على جميع الناس، وتعمل على حفظ الكرامة والمساواة وحقوق الإنسان للجميع. وبأنّ قواعد القانون الدولي يجب أن تكون قائمة على الموثوقية والقابلية للتنبؤ والإنصاف من أجل المساعدة في تعزيز التعاون الأوثق على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقالت إنّ هذه المعايير، المكرسة في دستور كينيا، تظلّ توجه مشاركة بلدها في الجهود الدولية، بما في ذلك مشاركته ضمن ما يتعلق بتغير المناخ، والتدخلات الإنسانية، والسلم والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والمراجعة التي طال انتظارها للهيكل المالي الدولي. وإنّ وفد بلدها يرحب برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، ويتطلع إلى تنفيذها.

92 - ورغم أنّ الدول الأعضاء تعمل على ضمان استمرار تقديم الخدمات المتعلقة بسيادة القانون، وتحرص في الوقت نفسه على مواكبة التغير التكنولوجي السريع، فإنّ أوجه القصور التكنولوجية في البلدان النامية، التي كشفتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تعني أن هناك حاجة إلى زيادة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لذلك يدعو وفد بلدها إلى مزيد من التعاون والمساعدة التقنية لأجل دعم استخدام هذه التكنولوجيا كأداة لنشر القانون الدولي. وستكون هذه المساعدة مهمة أيضا في التصدي لجهود تقويض السلام الهدامة المبذولة بقوة على وسائل التواصل الاجتماعي، وبالأخص من خلال نشر المعلومات المضللة والأخبار الزائفة وخطاب الكراهية.

93 - وتابعت السيدة نياكوي تقول إنّ برامج المساعدة التقنية ينبغي أن تُصمَّم بالتعاون الوثيق مع الدول المستفيدة لأجل ضمان مراعاة القوانين والحقائق الاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول. وإنّ هذا النهج من شأنه أن يدعم الملكية الوطنية لعمليات سيادة القانون ويعزز استدامتها. وأنّ إنشاء الهياكل القانونية اللازمة لسيادة القانون مسألة في غاية الأهمية، إلا أنّ التنفيذ هو أكثر أهمية. لذلك، ينبغي للدول وللمحاكم المحلية والإقليمية والدولية أن تحرص على الإنصاف وعلى القابلية للتنبؤ في تفسير وتنفيذ صكوك القانون الدولي التي اعتمدتها الدول. ولا تزال كينيا ملتزمة، وفق قوانينها، بالفعالية في الوفاء بالتزاماتها الدولية على الصعيد الوطني.

94 - **السيد لاكي** (أوغندا): قال إن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول هو مبدأ في غاية الأهمية لأنه يمكّن جميع الدول من المشاركة في عمليات وضع القوانين على الصعيدين الإقليمي والدولي. وإنّ الدول الأعضاء ينبغي لها أن تجدد، على نطاق أوسع، التزامها بدعم وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأفاد بأنّ الأمين العام قد أبرز في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) الحاجة إلى تجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات وشعوبها وضمن المجتمعات، من أجل إعادة بناء الثقة والأخذ برؤية شاملة لحقوق الإنسان. وذكر أنّ بلده يعتقد أنّ هذا الأمر يمكن تفعيله، على الصعيد الوطني، من خلال تعزيز الحكم الرشيد وإعلاء كلمة القانون في مكافحة التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب والعنف وعدم المساواة، وفي حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

95 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده برؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي تعتبر أساسية في إقامة مجتمعات عادلة ومؤسسات قوية وفي تحقيق التنمية المستدامة. وذكر أنّ المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع عنصر حاسم في سيادة القانون؛ غير أن هذا الوصول يتعرقل في بعض الأحيان، وذلك لأسباب منها نقص الوعي بوجود الخدمات القانونية. وتشكل الجغرافيا أيضا عائقا رئيسيا يمكن التغلب عليه بواسطة رقمنة الخدمات القانونية. فالرقمنة تجعل هذه الخدمات متاحة وميسورة أكثر، وتسهّل المكونات الرئيسية للوصول إلى العدالة، مثل الحق في المساعدة القانونية. ومن ثم، فإنّ الموضوع الفرعي المعنون "استخدام التكنولوجيا لتعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء" موضوعٌ ملائم يأتي في أوانه.

96 - وتابع قائلا إنّ المبادرات الابتكارية، مثل استحداث التداول بالفيديو، هي بمثابة ثورة في إجراءات المحاكمة في أوغندا. فمن خلال التداول بالفيديو، يمكن عقد جلسات الاستماع دون الحاجة إلى نقل المحتجزين إلى المحكمة، ويمكن للضحايا والشهود أن يشاركوا في الإجراءات عن بعد، من دون التعرض للتخويف أثناء إدلائهم بشهاداتهم. وقد ساعد ذلك على الحد من إعادة الإيذاء، ولا سيما بالنسبة للناجيات من العنف الجنساني، وعلى خفض التكاليف المتصلة بالحضور الشخصي إلى المحكمة. وعلاوة على ذلك، ساعد وجود نظام إلكتروني لإدارة السجلات الجنائية على الحد من تراكم القضايا، وأتاحت النظم الإلكترونية الجديدة إجراء المحاكمات بنسق أسرع، مما عزز إمكانية اللجوء إلى العدالة.

97 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بما قررته الجمعية العامة، في قرارها 276/77، من تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية حتى تصدر فتوى بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. واعتبر أنّ طلب الحصول على هذه الفتوى هو الطريقة غير التصادمية الأكثر فعالية لاستخدام القضاء الدولي في معالجة أزمة المناخ. وأنّ الوزن القانوني والسلطة الأخلاقية لفتوى المحكمة قد يؤثران على سلوك الدول. وأنّ

المسائل القانونية الواردة في القرار تشكل توازنا دقيقا تحقق بعد مشاورات مستفيضة. وذكر أن هذه المسائل تحمل في صميمها الرغبة في تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ من خلال تطبيق مدونة القانون الدولي برمتها على هذه المسألة، وإعطاء العدالة المناخية الأهمية التي تستحقها.

98 - وفي الختام، قال إنّ بناء القدرات أمر أساسي لتوطيد دعائم سيادة القانون وتعزيز قدرات الدول الأعضاء. وإنّ النهج المتبع في تحديد احتياجات وأولويات الدول الطالبة ينبغي أن يستند إلى الفعالية وإلى المسؤولية الوطنية.

99 - **السيد سارانغا** (موزامبيق): قال إن وفد بلده يدين الهجمات المؤسفة التي استهدفت في اليوم السابق أحد المستشفيات في غزة، وأدت إلى مقتل المئات من المدنيين الأبرياء. ودعا إلى ضرورة تقديم المعونة الإنسانية العاجلة إلى المحتاجين، مع وجوب احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني. وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لرؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، التي تهدف إلى تعزيز المكانة المحورية لسيادة القانون في جميع أنشطة الأمم المتحدة، وإلى إدماج مبادئ سيادة القانون بشكل استراتيجي ضمن أعمال المنظمة بأسرها.

100 - ومضى يقول إنّ موزامبيق تظلّ ملتزمة بتوطيد سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وترى أنّ هذا التوطيد هو من مسؤولية الدول بشكل رئيسي، وهي تعول على دعم الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بهذا الشأن. كما أنّه تعلق أهمية كبيرة على المسؤولية الوطنية، وتعزيز المؤسسات الوطنية، واحترام الخصائص الثقافية والإقليمية، دون المساس بالقيم والمبادئ الأساسية المقبولة دوليا. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالترابط الوثيق ضمن رؤية الأمين العام الجديدة بين التنمية، والمساواة بين الجنسين، والسياسات العامة المتمحورة حول الإنسان.

101 - وذكر المتكلّم أنّ استمرار بلده في توطيد سيادة القانون على الصعيد الوطني يتجلى من خلال جملة أمور منها زيادة عدد المحاكم المحلية، وإنشاء محاكم خاصة، وتوسيع نطاق عمل مكتب المدعي العام، والزيادة بقدر كبير في عدد المؤسسات التي توفر التدريب القانوني، وتوفير المساعدة القانونية للمواطنين المحتاجين. وأنّ الحكومة قد اعتمدت استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في الإدارة العامة، وهي تنفذ بنجاح خطة للمعاشات التقاعدية لفائدة المقاتلين السابقين بصفوف المقاومة الوطنية الموزامبيقية. وأنّ موزامبيق تشهد أيضا تقدما في جهودها من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، بفضل دعم الجهات الشريكة الدولية، ومنها الأمم المتحدة. وهي تقوم كذلك بتطوير برامج لبناء القدرات من أجل تعزيز قدرة منظومتها القضائية وقواتها الأمنية على التعاطي مع مرتكبي الجرائم، وعلى حماية الضحايا واحترام حقوق الإنسان في الوقت نفسه.

102 - وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على ضرورة استخدام التكنولوجيات الجديدة لتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة. وفي هذا الصدد، ذكر المتكلّم أنّ التحديث الجاري لمحاكم بلده يتطلب من الجهات الشريكة الاستمرار في تقديم الدعم، بما في ذلك لأجل تعزيز الوصول إلى الإنترنت وتدريب الموظفين القضائيين.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:00.